العدد (1588) السنة السابعة - الأحد (23) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

خلال حوارية اقامتها (المدى) بحضور نخب اقتصادية واعلامية

مدير عام الضرائب: سنعمل على تطبيق ارقى درجات التعامل الضريبي مع المؤسسات الاعلامية

قال مدير عام هيئة الضرائب كاظم علي الحسيني ان الضريبة تعد ضرورة قصوى لاي اقتصاد معافى نشيط قادر على خلق مصادر دخل عديدة.
واضاف الحسيني خلال ندوة (نحاور) التي نظمتها مؤسسة المدى للثقافة والاعلام والفنون بحضور نخب اقتصادية واعلامية : سنعمل على تطبيق ارقى درجات التعامل مع المؤسسات الاعلامية ولاسيما المسجلة منها على وفق قانون الشركات مؤكدا قبول هيئة الضرائب لما تقوله تلك المؤسسات الاعلامية عن طبيعة نشاطها الربحي او عدمه.

مدير عام الضرائب يتحدث

حميد العقابي

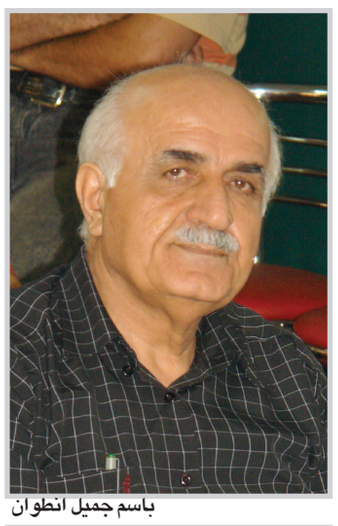
باسم جميل انطوان

د. ماجد الصوري

غازي الكناني

بغداد / المدى

وتابع الحسيني : ان النشاط الاقتصادي في العراق شبه متوقف أو غير موجود نتيجة موروثات متعاقبة منذ العهد الملكي وحتى الآن لافتا الى ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل مفرط على القطاع العام الذي هو غير خاضع للضريبة مؤكدا ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط كمصدر دخل وحيد .

واشار الى ان السقوف الضريبية العراقية تعد من أوطأ السقوف الضريبية في العالم مبينا ان التوجه الذي سيرسم التصور الستراتيجي للعمل حتى الوصول الى تحقيق الأهداف والسعي الطموح لرسم خارطة ضريبية جديدة تتيح لنا المجال لانجاز ما فات من قبل خصوصاً ونحن على أعتاب فترة اقتصادية مهمة وحساسة تتطلب وجود هيكل ضريبي واضح المعالم حتى يتسنى للجميع المساهمة في تفعيله وفهمه من قبل الآخرين والتركيز على مستوى الإدارة الضريبية، مشيراً الى العمل على محاربة الظواهر السلبية مثل الفساد الإداري والمالي.

ودعا الحسيني الى ضرورة خلق الوعي الضريبي لدى المواطن والمضي بهذا الشأن وفهم السياسة الضريبية لانها ليست أرقام موازنة فقط بل أصبحت ضرورة ملحة تتعلق بحياة أي مواطن ولها انعكاسات ايجابية إذ ما تقبلها المواطن والمعني بهذا الشأن .

وأشار الحسيني الى المرحلة المقبلة في الضريبة وهي مرحلة الشركات الاستثمارية الأجنبية في قطاع النفط بعد جولة التراخيص الأولى وما سيترتب عليها لاحقاً في مجال الضريبة والتحصيل الضريبي المنتظر في القطاع النفطي لانه سيؤثر في العوائد الى حد كبير وينعش نظرية التضامن الاجتماعي ويعيد هيكل الإنفاق في الدولة.

وقال الحسيني نحن مع أحساس المواطن بأن الضريبة لابد لها من ان تذهب الى تحقيق أهداف ستراتيجية واضحة المعالم حتى يلمس المواطن الخدمة المقدمة ونعترف بأن هناك قصوراً واضحاً في مجال الخدمات لكننا نسير وفق قانون واضح وليس اجتهادات معينة ووفق المادة (٢٨) من الدستور حيث تقول هذه المادة لكل دخل ينشأ ضريبة وهذا ما يعمل به الآن، اما بالنسبة الى المؤسسات الإعلامية التي تحمل عنوان شركة فهناك تقدير ذاتي وتقييم للنشاط فإذا خسر هذا النشاط تؤجل الضريبة الى خمس سنوات وسقف الضريبة هو ١٥٪ وإذا ربحت الشركة حينذاك تدفع الضريبة وفي المستقبل القريب سيكون للصحف ضريبة، وأكد الحسيني على الضريبة ومفهومها في العالم حيث ان من لم يدفعها ستكون بمثابة ثلم لقيم الشرف.

مؤكداً على أهمية حاجات الدولة في تمشية اقتصادها فأنها تستقطع من مواطنيها لتمويل مشاريعها العملاقة وفي تجهيز جيوشها وبناها التحتية، اما العراق فانه ورث نظاماً ضريبياً فوضوياً.

لافتاً الى ان سقف الضريبة في العراق هو من أوطأ السقوف الدولية في العالم حيث لا توجد ضريبة لان الحكومة هي المسيطرة على السوق وعائداتها معفاة من الضرائب، وهنا يكون دور الهيئة ضعيفاً من حيث التحصيل الضريبي الا من المفاصل في المؤسسات التي من الممكن تحصيل وجباية ضرائبها.

بعدها فتح باب المداخلات والتعقيبات حيث اكد الخبير الاقتصادي ماجد الصوري على غياب السياسة الاقتصادية ومفهوم إعادة الدخل للمواطن من خلال خدمات معينة ومشكلة عجز الموازنة كذلك دور القطاع الخاص لانه الأساس في عملية التنمية الاقتصادية مبينا انه لادور للضريبة من دون دور للقطاع الخاص.

وفي مداخلة للخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان قال ان الضريبة هي أداة العدالة الاجتماعية، وفي ظل التحولات الكبيرة في الضريبة خصوصاً في مجال العقار وأمنيات المواطن في تحسين الخدمات المنتظر انجازها حتى تكون انعكاساً للضريبة.

ودعا انطوان الى مسألة التأهيل والتدريب بالنسبة لموظفي الضريبة ومحاربة الفساد، وأشار انطوان الى مسألة ظهور طبقة جديدة في المجتمع العراقي بعد التغيير وهي طبقة بما يسمى (الحواسم) متسائلا هل انهم مشمولون بالضريبة؟ وكيفية الوصول اليهم ولشركائهم، مشيراً الى غياب او تلاشي الطبقة الوسطى التي تآكلت وزحفت عليها طبقات جديدة غير مشروعة.

ودعا الى مواصلة العمل على تتبع وشمول الفئات المتهرئة لان الضريبة هي أحد السبل المهمة لتمهيد الطريق أمام المستثمر والتأكيد على دور القطاع الخاص لانه حالياً الوحيد القادر على إنعاش الوضع الاقتصادي في المرحلة الحالية.

أما مداخلة الاقتصادي غازي الكناني فقد كانت بشأن المصارف الخاصة وخضوعها للضريبة والتلاعب الذي يحدث من قبل المخمنين ومتابعتهم، ولفت الكناني الى مسألة الهروب من الضريبة وحالات الفساد الموجودة في الدوائر والمؤسسات لأنها أصبحت مبرراً للهروب من الضرائب.

عبد الزهرة المنشداوي إعلامي تحدث عن الروتين في دوائر الضريبة وعن الإجراءات المتخذة، وكان آخر المداخلين الاقتصادي حميد العقابي حيث تطرق لموضوع الإعلام الضريبي ودوره في توعية المواطن ولابد من إعادة النظر بالنسبة لضريبة القطاع الصناعي الخاص كونهم يمرون بظروف حرجة حالياً، ولابد من تعميق وتكميل لدور القطاع الخاص وإعادة الرؤية الاقتصادية.

عبد الرزاق رشيد إعلامي من المدى:
شاعت في الفترة الأخيرة موضوعة الرشوة كممارسة عملية للفساد في شتى صوره وأشكاله، وفي ذلك أشرت الرشوة فعلاً شخصياً فردياً يتم بمعزل عن مسبباته الأساسية والتي هي الوضع الاجتماعي والاقتصادي حصراً والتي تدفع بالرغبة الشخصية المتدنية الى الظهور.

وتتحدد الرشوة بالظرف العام ورديفه الاستعداد الشخصي للفرد المرتشي والراشي معاً، إذ لولا هذا الظرف المناسب لهذا الفعل الشاذ لما كان للرشوة هذا الحضور المستشري والمتفاقم، الأمر الذي يدعو الى إعادة النظر في التشخيص والإدانة لاعتبارها عملاً رديئاً يصدر عن شخص منحل فقط، بل هي حالة عامة تفرضها ظروف المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع العراقي، فمعالجة الظاهرة لا تأتي بالنخوة واستنهاض الضمير والتأكيد على الأخلاق والقيم، بل هي معالجة بالأساس في تكريس النظام الاجتماعي والاقتصادي المستقر والواضح الذي يفرض شرطه بالالتزام واحترام القانون، ومن ثم القيم والأخلاق.

إكرام زين العابدين/ المدى
× لماذا لا يتم نشر مبالغ الضريبة المخصصة للمهن وللاعمال والمؤسسات من خلال وسائل الإعلام كما كان معمول به سابقاً؟.. وهل تقدير مبلغ الضريبة خاضع لمزاج المخمن، فمثلاً في اليوم الأسود للمخمن يتم تخمين مبالغ عالية، وفي اليوم الأبيض يتم التخفيض بالتقدير؟

– بالنسبة لموضوع نشر تقديرات مبالغ الضريبة للمهن والاعمال فأن مقرات وفروع الهيئة العامة للضرائب فيها لوحات كبيرة كتب عليها تقدير ضريبة العقار او ضريبة الاعمال والمهن وبشكل واضح وعلى المراجع ان يقرأها ويصر على المبالغ المخصصة له وان يحاول ان لا يسمح للتخمن بابتزازه، وهذا الأمر متروك لثقافة المكلف بالضريبة الذي لن يقبل بان يأخذ صفقة أم يتم ابتزازه من قبل المخمنين في هيئة الضرائب.

وفيما يخص الإفادة من مبلغ الضريبة التي تفرض على المؤسسة الإعلامية في إقامة بعض المشاريع او المناسبات الخيرية بدلاً من تسديدها الى الضريبة؟

قال مدير عام هيئة الضرائب : ليس بالإمكان الإفادة في مبلغ الضريبة الخاص في المؤسسة الإعلامية (أي نسبة الضريبة المقررة) لانه لا يوجد قانون يسمح بذلك، ولكن بالإمكان ان يتم التبرع بها الى أحد الجهات الحكومية بواسطة وصل استلام وهذا مسموح به للجهات والوزارات الحكومية فقط.

ومن جانبه استعرض مدير العلاقات والإعلام في هيئة الضريبة نشاط الهيئة والعمل المستمر على الندوات وتوفير الخدمات والعمل على الضريبة العادلة والتوعية الضريبية، وأكد على المؤسسات المرتبطة بالهيئة لانها إذا لم تقدم خدمات الى المواطن فأن هذا الدور ينعكس سلباً على هيئة الضريبة ونشاطها، وقال نحتاج الى وسائل الإعلام في تأسيس الوعي الضريبي للمواطن من أجل خدمة الاقتصاد الوطني.

جانب من الندوة

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢١,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٣٩,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣١,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦١٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ دينار عراقي	١٣٠٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٧,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٥٥,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٨,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	١٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عرموط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار